مقدمة: الاستعمار وحدود النضال الجمعي الفلسطيني

حسن عبيد

بينما مثّل السابع من أكتوبر 2023 لحظة فارقة أعادت وضع فلسطين في مركز الاهتمام العالمي، فإن فهم ما جرى بعده لا يمكن أن يتم بمعزل عن مسارات التحوّل التي سبقت هذا التاريخ. فمنذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، دخل المجتمع الفلسطيني طورًا جديدًا من التشكّل، حيث أُعيد رسم الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية تحت وطأة البنية الاستعمارية وأطر السيطرة التي فرضتها. هذه التحولات لم تقتصر على النظام السياسي، بل امتدت إلى بنى العائلة والهوية، والتعليم والثقافة، وأشكال النضال والمقاومة. لقد أنتجت هذه المرحلة واقعًا ملتبسًا اتسم بتآكل المشروع الوطني من جهة، وبإعادة صياغة آليات الانتماء والتعبئة من جهة أخرى، بما انعكس في عمق البنية الاجتماعية الفلسطينية وتناقضاتها.

من هنا يبرز السؤال المركزي الذي ينطلق منه هذا الكتاب: كيف يمكن فهم ما بعد السابع من أكتوبر من دون تفكيك التحولات التي شهدها كلٌّ من المجتمع الفلسطيني ونظم الاحتلال خلال العقود الثلاثة السابقة؟ فالمسألة لا تتعلق باستدعاء الماضي كحدث مغلق، بل بقراءة سوسيولوجية تعتبر أن أنماط الاستجابة الفلسطينية في زمن الإبادة - سواء على المستوى المجتمعي أو المؤسساتي - لم تكن طارئة، وإنما جاءت حصيلة تراكم مزدوج: من جهة، تحولات داخلية في البنية الطبقية والعائلية، وفي أشكال الهوية والثقافة السياسية وأنماط الحراك والمقاومة؛ ومن جهة أخرى، تحولات موازية في آليات السيطرة الاستعمارية وأدوات الإحلال والهيمنة التي أعادت تشكيل فضاء الفلسطينيين وحدود فاعليتهم. إن أوراق هذا الكتاب تحاول

مقاربة هذا السؤال عبر زوايا متعددة: بدءًا من تحليل الاستعمار وآليات السيطرة والتحكم، مرورًا بدراسة التحولات في العائلة والتعليم والهوية، وصولًا إلى تتبع مسارات النضال وأساليبه. وهكذا يشكّل الكتاب محاولة لفهم الاستجابات الفلسطينية في زمن الإبادة من خلال قراءة معمّقة لمسارات التغيّر التي راكمها كلّ من المجتمع الفلسطيني ونُظم السيطرة الاستعمارية قبل السابع من أكتوبر2023.

يشكّل تحليل سياسة المعازل أحد المداخل الأساسية لفهم تحولات المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو، وكيف أعادت نُظم الاحتلال إنتاج أدوات الهيمنة والإحلال. فمنذ عام 1967، اعتمدت «إسرائيل» إستراتيجية تقوم على إعادة تشكيل الجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينية من خلال منظومة متكاملة من الاستيطان، والتطويق العسكري، ومنع التوسع العمراني، وتقييد الحركة. وقد أسهمت هذه الأدوات في تفكيك المجال الفلسطيني إلى وحدات معزولة، وأنتجت مجتمعات محصورة داخل فضاءات مقيدة ومراقَبة، في مقابل تأمين تواصل مهيمن ومتكامل للمستوطنين عبر بنى تحتية حصرية. هذه السياسة، التي تبلورت بوضوح في مرحلة ما بعد أوسلو تحت مسمّى «الكنتنة»، لم تكن مجرد تقنية عمرانية، بل نظام استعمار مكاني أعاد صياغة شروط الحياة اليومية للفلسطينيين، وحوّل الضفة الغربية إلى فضاءات مقطّعة الأوصال، خاضعة للابتزاز الأمني، ومحرومة من التواصل الداخلي الفاعل (إبراهيم ربايعة). إن هذا التحليل يفتح المجال لفهم كيف أسهمت هذه البنية الاستعمارية في تشكيل استجابات الفلسطينيين المجتمعية والمؤسساتية في زمن الإبادة، حيث برز أثر تفكيك الحيز الجغرافي على أشكال المقاومة، وعلى إمكانات الصمود وإعادة إنتاج الاجتماع السياسي الفلسطيني.

لا يقتصر أثر منظومة السيطرة الاستعمارية على إعادة تشكيل الحيّز المكاني فحسب، بل يمتد عميقًا إلى البنى الاجتماعية والنفسية، حيث

تُستخدم أدوات الضبط ـ كالحواجز والتصاريح ـ لإعادة إنتاج الوعي والهويات الجمعية. يظهر ذلك بجلاء في حالة العمال الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة عام 1948، الذين يشكّلون موقعًا حساسًا لاحتكاك مباشر ومكثف مع المنظومة الاستعمارية. إن خضوعهم لشروط الحصول على تصريح عمل رسمي، أو لآليات النفاذ عبر التهريب دون تصريح، يخلق تفاوتًا في أشكال التفاعل مع المنظومة الاستعمارية، ويطرح أسئلة جوهرية حول طبيعة الهوية المتكوّنة: هل تؤدي هذه التجربة إلى تعزيز وعي مقاوم، أم إلى تكريس هوية متكيفة ومنكفئة؟ بهذا يصبح التحكم في الحيز أداة للتحكم في الوعي ذاته، في محاولة استعمارية مزدوجة تهدف إلى عزل الفلسطيني عن وطنه وعن الوعي الجمعي (منار يونس). إن تحليل هذا البعد النفسي والاجتماعي يكشف كيف مهّدت تحولات ما بعد أوسلو لإنتاج استجابات متباينة في زمن الإبادة، حيث يتجلى أثر إعادة تشكيل الوعي في تحديد أشكال الفعل الجماعي وإمكانات المقاومة.

أدّت ثلاثة عقود من سياسات العزل المنهجة إلى فصل القدس عن محيطها الفلسطيني سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، ما أفضى إلى تفريغها من أي تمثيل قيادي فعّال، وجعل سكانها محاصرين بين ثلاث سلطات متداخلة: الاحتلال الإسرائيلي كسلطة فعلية، والسلطة الفلسطينية ككيان غير سيادي، والأردن كمرجعية دينية رمزية. هذا التوزع أضعف البنية التمثيلية للمدينة وولّد فراغًا تنظيميًا انعكس على شكل الأفعال النضالية التي كانت سمتها أنها متقطعة، تقودها حراكات شبابية وشعبية، كما تجلّى في هبّات 2021 و2022. وهكذا لم تعد القدس بعد أوسلو مجرد ضحية للعزل والإقصاء، بل فضاءً مكثفًا لتجربة الفلسطيني مع فقدان السيادة وتفتت المرجعيات، حيث ترافقت سياسات الأسرلة والتضييق على التعليم وتقييد الحركة مع إصرار مجتمعي على إعادة إنتاج الهوية والمقاومة في أكثر الظروف قسوة (منصور

النصاصرة). وما كشفه السابع من أكتوبر لم يكن ولادة أشكال جديدة من الفعل بقدر ما كان انكشافًا لمسار طويل من التناقضات: هشاشة سياسية وتنظيمية من جهة، وديناميات اجتماعية تكافح من أجل البقاء. من هنا، تصبح قراءة تحولات القدس في مرحلة ما بعد أوسلو مدخلًا لفهم طبيعة الاستجابات الفلسطينية في زمن الإبادة.

انسحبت تحولات مرحلة ما بعد أوسلو، على فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948، حيث تركتهم خارج معادلة المشروع الوطني، ليكثّف الاحتلال أدوات الضبط والسيطرة من خلال السلطات المحلية كآلية محورية لتمرير سياسات الهيمنة، عبر مأسسة البنى التقليدية - وبخاصة العائلية - وتسييسها ضمن منظومة الحكم المحلي المرتبطة مباشرة بالمركز الاستعماري. ومن خلال ربط الموارد والخدمات بالانخراط في سياسات الدولة، حيث سعى الاحتلال لتحويل الحكم المحلي إلى أداة لاحتواء المجتمع وترويضه. هذا الترتيب رسّخ حالة من الارتهان المتزايد للسلطات البلدية وأضعف الحقل الوطني، إذ انزاح التنافس السياسي نحو الولاءات الوشائجية الضيقة، وتراجع الدور الجماعي للحركات الوطنية والإسلامية، كما ظهر في حظر الحركة الإسلامية الشمالية ومحاولات شطب التجمع الوطني الديمقراطي(علي حبيب الله). لقد أنتجت هذه التحولات، التي تراكمت منذ أوسلو، واقعًا انعكس بوضوح بعد السابع من أكتوبر، واقع مجتمع يعيش بين هوية وطنية مُستلبة وبُنى محلية تواجه العديد من التحديات الاجتماعية، ما جعل استجاباته في زمن الإبادة مقموعة، بفعل الأدوات الاستعمارية المباشرة، وتأثيرها في حقليّ السياسة والاجتماع لفلسطينيّي الأراضي المحتلة عام 1948.

تعكس العلاقة الجدلية بين الحواضن الاجتماعية والعمل السياسي لدى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 حالة من التراجع الجمعي رغم التقدم الفردي. إذ تُعدّ قدرة الفاعلين السياسيين على الإبداع والتأثير

رهينة بمستوى الاحتضان الاجتماعي الذي يتلقونه، كما أن تراجع هذا الاحتضان يُضعف الأمل في جدوى العمل السياسي. وقد أدى إخفاق الفلسطينيين في الداخل في تحقيق مساواة مدنية، أو العودة إلى حركتهم الوطنية، أو بناء مؤسسات جماعية قوية، إلى تصدع حواضنهم الاجتماعية، ما ساهم في تصاعد العنف الداخلي وانهيار الخطاب الوطني. ما يبرز ضرورة استعادة دور الفلسطينيين داخل الخط الأخضر كمكون أصيل في المشروع الوطني الفلسطيني، من خلال إعادة دمجهم في رؤية نضالية جامعة تسعى لتفكيك البنية الاستعمارية والفصل العرقي، وإعادة بناء الحواضن السياسية والاجتماعية على أساس وطني شامل(أسعد غانم). ومع السابع من أكتوبر، برز هذا الواقع بشكل أوضح، ففلسطينيو الداخل ظلّوا جزءًا أصيلًا من الشعب الفلسطيني، لكنهم محكومون بفراغ سياسي واجتماعي جعل استجاباتهم محدودة وهشّة. فتجاوز هذه الأزمة يستلزم إعادة تشكيل الحواضن الاجتماعية والسياسية على قاعدة وطنية جامعة، وربطها في الوقت نفسه بآفاق النضال العالمي ضد أنماط التمييز العنصري وأشكال الهيمنة الاستعمارية، بما يضمن إعادة إدماج الداخل في المشروع الوطني بوصفه فاعلًا أساسيًا في معركة التحرر الأوسع.

أمّا في الشتات الفلسطيني، فقد شكّل الحراك النضالي أحد الأعمدة المركزية للمشروع الوطني الفلسطيني، لكنه دخل طورًا جديدًا بعد اتفاق أوسلو، حين تراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية بانتقالها إلى الداخل وتحولها إلى كيان إداري مثقَل بالتزامات سياسية. وقد دفع هذا الفراغ قطاعات واسعة من الفلسطينيين في الشتات إلى إعادة تنظيم أنفسهم عبر مبادرات شعبية وشبكات عمل بديلة عابرة للقارات، مكّنَتهم من التفاعل مع حركات تضامن دولية وتعزيز حضورهم في الفضاء العام، ولا سيما خلال الحروب على غزة والأزمات المتكررة في القدس. ورغم غياب مرجعية وطنية

جامعة تنظّم هذا الحراك، فإن الشتات لم ينزلق إلى التهميش، بل أعاد تعريف نفسه فاعلًا مستقلًا يسعى إلى استعادة موقعه في القرار الوطني (أديب زيادة). هذا التحول، الذي تراكم على مدى العقود التالية لأوسلو، يكشف عن الطاقة الكامنة للشتات التي تجلّت أيضًا بعد السابع من أكتوبر، حيث يشكّل الشتات الفلسطيني جسرًا بين التجربة الوطنية المحلية وحركات التحرر والعدالة عبر العالم.

أما على مستوى التنظيم الاجتماعي الفلسطيني فيمثل النضال الجمعي أحد أبرز تجلّيات التفاعل الفلسطيني مع منظومة الاستعمار، غير أنّه شهد منذ مرحلة ما بعد أوسلو تحوّلات نوعيّة أعادت تشكيل أشكاله وحدود فاعليته. وقد جاءت هبّتا أيار 2021 ونيسان-أيار 2022 لتكشفا عن مقاومة شعبيّة متعدّدة الأبعاد، لا تنحصر في الثنائيات التقليدية بين السلمي والمسلّح أو العفوي والمنظَّم، بل تؤسّس لمفهوم «تثبيت الوجود» بوصفه معركة يوميّة مستمرّة. ولم تكن هذه التحركات أحداثًا عابرة، بل محطات في مسار تاريخي ممتد لبناء الذات الوطنية، يقوم على تنويع أدوات الكفاح وتكاملها، من المواجهة الميدانية إلى النضال القانوني والدبلوماسي والمقاطعة الاقتصادية. وما كشفه السابع من أكتوبر أنّ هذا المسار لم يتوقف، بل تكشّف في زمن الإبادة كإطار يُفسّر تنوّع الاستجابات الشعبية وقدرتها على تجاوز الانقسامات. وهكذا يُعاد تعريف النضال الجمعي كحقل يربط الفلسطينيين بعضهم ببعض، ويصلهم في الوقت نفسه بحركات التحرر والعدالة العالمية، ليجعل من التجربة الفلسطينية جزءًا من معركة كونية ضد الاستعمار والعنصرية والهيمنة (وليد سالم).

لم تقتصر تحولات ما بعد أوسلو على الحقول السياسية والاقتصادية، بل امتدت إلى البنية العائلية التي تُشكّل النواة المركزية للمجتمع الفلسطيني. فالعائلة، باعتبارها اللبنة الأولى في التنظيم الاجتماعي، لعبت تاريخيًّا دورًا

محوريًّا في حماية الأفراد، وتوفير شبكات التكافل والصمود في مواجهة المشروع الاستعماري. غير أن هذه الوظائف شهدت تبدلات جوهرية في العقود الأخيرة؛ إذ تراجع دور العائلة كإطار جامع للتكافل والمقاومة، وحلّت مكانه في أحيان كثيرة ممارسات أكثر تفككًا أو «فزعات» آنية، انعكست على الانتماء المكاني والوعي الجماعي (يافا المقدسي). يوضح هذا التحول كيف أنّ تغيّر موقع العائلة - بما هي المكوّن الأساسي للنسيج الاجتماعي الفلسطيني - ساهم في تشكيل طبيعة الاستجابات المجتمعية في زمن الإبادة بعد السابع من أكتوبر، بين أشكال من الصمود ما زالت تؤديها شبكات القرابة، وبين ممارسات تعكس أثر تفكك الحقل الوطني وتراجع الأطر الجامعة.

أما على مستوى التعليم الفلسطيني، فشهد منذ أوسلو تحوّلات عميقة جعلته ساحة مركزية للصراع على الهوية الوطنية. ففي ظلّ التمويل المشروط والضغوط الخارجية برزت أزمة هوية حقيقية، بين محاولة تثبيت الرواية الوطنية وتعزيز الاستقلال التعليمي من جهة، وتهديدات بوقف الدعم إن لم تُعدَّل المضامين الوطنية من جهة أخرى. أفرزت هذه التحولات نصوصًا تعليمية ملتبسة، غامضة في تعريف الاحتلال، محدودة في رؤيتها للتحرر والوحدة، ما جعل وعي الطلاب يتشكل من واقعهم وتجاربهم الحياتية أكثر مما يتأتى من المدرسة (دراين صياد). بعد السابع من أكتوبر صار وعي الجيل يُصاغ بالدمار والإبادة لا بالمناهج والصفوف. ومع ذلك، ما زالت بعض الدول الغربية تطالب بتغيير المناهج، في مشهد يثير الاستغراب. فبدل مواجهة كارثة الإبادة وما خلّفته من صدمة وجودية، يُصرّ العالم على محاسبة الكلمات في الكتب. أيّ مفارقة أن يُترك الجسد الفلسطيني للنار والركام، بينما يُطالَب عقله بالتعديل والانضباط.

تكشف أبحاث التحولات ما بعد أوسلو عن الجذور البنيوية للتحولات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، غير أن استيعاب اللحظة

الراهنة يستلزم متابعة امتداد هذه التحولات في زمن الإبادة. من هنا جاء تخصيص مجموعة من المواد لما بعد السابع من أكتوبر 2023 ضمن قسمين. الأول: عن مخيمات شمال الضفة كمركز مقاوم استُهدف بعملية «السور الحديدي» في محاولة لطمس هويته وتحويله إلى فضاء مديني منزوع الدلالة.

فمنذ ما بعد السابع من أكتوبر 2023، تكثّف الفعل الاستعماري في الجغرافيا الفلسطينية عبر سياسات عزل وتفكيك وعمليات عسكرية متكررة، طالت المخيمات والمدن والقرى، وأعادت إنتاج الحيّز بوصفه أداة للسيطرة. وقد مثّلت مخيمات شمال الضفة - كجنين وطولكرم ونور شمس والفارعة - نموذجًا لهذه المواجهة، إذ تعرّضت لتدمير واسع للبنية التحتية ومحاولات متكررة لتفريغها من وظيفتها المقاومة. غير أن ما جرى بعد السابع من أكتوبر 2023 لم يكن مسارًا جديدًا، بل امتدادًا لمسار قبل هذا التاريخ، ولكن بزخم أشد، حيث انتقلت المقاربة الاستعمارية إلى مرحلة «الحسم» التي استهدفت إعادة تشكيل الجغرافيا برمّتها، تحويل المخيمات إلى فضاءات مدينية منزوعَة الهوية، وتفكيك القرى عبر التهجير، وتفريغ المدن من عمقها السياسي. هكذا يتبدّى ما بعد السابع من أكتوبر كتجسيد أقصى للمحو الاستعماري الذي تراكم منذ أوسلو، لكنه هذه المرّة مسّ كامل الخريطة الفلسطينية (إبراهيم ربايعة، فيروز سلامة، صمود بواقنة).

ويضم القسم الثاني مقالات تتناول المجتمع الفلسطيني في غزة خلال الإبادة، حيث تتبدّى أقسى مظاهر القتل والتهجير، فيما تكشف أشكال الاستجابة المجتمعية عن التناقض العميق بين سياسات المحو الاستعماري وإرادة الصمود والبقاء.

هذه المقالات لا تقل شأنًا عن الدراسات، بل تستمد أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تتناوله. فالإبادة في غزة، باعتبارها حدثًا مفتوحًا، لا تسمح بعدُ بإنتاج معرفة نهائية أو صياغة سردية مكتملة. إن النشر المتتابع والمجزأ

يعكس جوهر هذه التجربة، إذ يسعى إلى ملاحقة واقع يتبدّل لحظةً بلحظة، ويتنازعه التشظي المكاني والزماني والإنساني، فلا يمكن اختزاله في تقرير أو دراسة مؤطّرة. وهذا النهج لا يخرج عن إطار الكتاب، بل يتسق مع مسعاه في تفكيك التحولات في المجتمع الفلسطيني باعتبارها شروطًا مولّدة للحاضر، لا محطات منتهية في تاريخ مضى. ومن هنا جاء اختيار شكل المقالات القصيرة والمرنة، فهي الأقدر على التقاط الوجوه المتعددة لمسار إبادة مستمر، لا حدث مكتمل. وقد اعتمدنا على مواد نشرها مركز رؤية للتنمية السياسية على امتداد عامين من هذه التجربة القاسية، بما يضفي على النصوص بعدًا تاريخيًا يتجدد مع كل قراءة، ويجعل من كل مقال نافذة خاصة على جانب من مشهد المجتمع الفلسطيني في غزة، لتتآلف هذه النوافذ في محاولة لرسم صورة أقرب إلى الحقيقة كما تتشكل في لحظتها الحية.

يقدِّم هذا الكتاب مجموعة من الأوراق البحثية بعناوين متنوّعة، تتناول التحولات في البنى الاستعمارية، والحقل الاجتماعي الفلسطيني، والهوية، بوصفها مدخلًا لفهم التحولات الأوسع في المجتمع الفلسطيني. ويأتي هذا الإصدار ضمن السلسلة الرابعة من إصدارات أخرى تسعى إلى مقاربة التحولات في مكوّنات اجتماعية مختلفة. ورغم تنوّع المنهجيات والفرضيات التي اعتمدتها الدراسات، فإن هذه الأوراق مثّلت جهدًا علميًا رصينًا، استند إلى مصادر أساسية متعدّدة، ونوقشت منذ تولد فكرة كل ورقة، مرورًا بحوارات ونقاشات جماعية نقدية جدّية بين المشاركين في المؤتمر، الذين شكّلت أوراقهم ومساهماتهم الركائز الأساسية لبنود الكتاب ومحاوره. وبعد تطوير هذه الأوراق وصياغتها النهائية، صدر الكتاب وفصوله في هذا الشكل، سعيًا لتقديم مساهمة نوعية في الحقل السياسي والثقافي والأكاديمي الفلسطيني، ولفتح آفاق أوسع للاستطراد والنقاش في موضوعاته.